في مفاوضات سياسية مع الحكومة الاسرائيلية تهدف إلى انشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، مثل الدعوات التي أطلقها المحامي عزيز شحادة والدكتور حمدي التاجي الفاروقي والشيخ محمد علي الجعبري، وهي الدعوات التي لم تلق أي تجاوب من جانب الحكومة الاسرائيلية، في حين اثارت معارضة عنيفة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل حركة المقاومة التي قامت بقصف منزل د. الفاروقي في مدينة رام الله بالصواريخ بُعيْد الاجتماع الذي عقده بالمشاركة مع عدد من شخصيات الضفة الفلسطينية، والذي انتهى إلى توجيه نداء من أجل «تشكيل حكومة فلسطينية في دولة عربية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة»(١٤). وعلى الرغم من السقوط السريع لهذه الاقتراحات، فان محاولات الترويج لمشروع الدولة الفلسطينية بين الزعامات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة لم تتوقف بشكل نهائي. فقد أعيد طرح المشروع مرة أخرى في العام ١٩٦٩، حيث نشرت مجلة «الهدف»، الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩، نصّ وثيقة ذكرت المجلة انها مشروع «اعلان ولادة جمهورية فلسطينية»، وأن بعض الجهات الأميركية قام بتوزيعها على شخصيات فلسطينية في الضفة والقطاع، ومن بينهم عدد من رؤساء البلديات والوجهاء، وطلبت منهم توقيعها، على ان تتولى الجهات الأميركية مهمة عرض الوثيقة، بعد ذلك، على الأمم المتحدة ومجلس الأمن والسلطات الاسرائيلية، بوصفها طلباً مقدّماً من «قادة الشعب الفلسطيني». ونصّت الوثيقة على اعتبار حدود قرار التقسيم، العام ١٩٤٧، «حدوداً نهائية وغير قابلة للتعديل». وأكدت أن الدولة الفلسطينية لن تتجه إلى «تحصين حدودها مع دولة اسرائيل، بل إلى اقامة تسهيلات على تلك الحدود». وحثّت الوثيقة الدول العربية على «مدّ يد الصداقة ـ كما نفعل نحن [الموقعين] ـ نحو هؤلاء الذين كنّا في حالة حرب ضدهم لفترة طويلة، ونطلب أن يسمح لدولة اسرائيل بالعبور بسلام نحو طرق التجارة الدولية». وعلى الرغم من ان بعض الشخصيات الفلسطينية التي عرضت عليها الوثيقة قام بتوقيعها، إلّا ان الغالبية العظمى من الزعامات الفلسطينية رفضت التعامل مع المشروع، ممّا ادّى إلى اسقاطه(١٥).

وفي كل الأحوال، يمكن القول ان طرح مشروع الدولة الفلسطينية، خلال تلك المرحلة، قوبل باجماع فلسطيني شبه مطلق على معارضته ومقاومته. وإذا كان عضو اللجنة التنفيذية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ذكر، في هذا الخصوص، أن المرة الأولى التي ناقشت فيها قيادة «فتح» هذا المشروع كانت في تموز (يوليو) ١٩٦٧، بناء على اقتراح من فاروق القدومي (ابو اللطف)، وأن هذه المناقشة انتهت إلى اعتبار المشروع مبالغة في التنازل، ممّا استوجب وضعه على الرف(١٦)، فالواقع ان تتابع الأحداث فرض على حركة المقاومة الفلسطينية، بمختلف فصائلها وتياراتها، الدخول في معركة سياسية مفتوحة، ومستمرة، طوال الفترة الممتدة بين حرب العام ١٩٦٧ وأحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ضد المحاولات المتكررة التي كانت تجهد من أجل ابقاء المشروع على ساحة التداول السياسي، وخصوصاً من أجل اقناع بعض الزعامات الفلسطينية بتأييده. وفي سياق هذه المعركة المفتوحة، واظبت القيادات الفلسطينية، بمختلف انتماءاتها، على تأكيد تمسّكها بشعار تحرير كامل التراب الفلسطيني، وهذا ما أكدته، مثلاً، «القيادة الفلسطينية الموحّدة» التي تمّ تشكيلها في مطلع أيار (مايو) ١٩٧٠، بمشاركة جميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، حيث أعلنت هذه القيادة، في بيانها التأسيسي، عن ان «شعب فلسطين وحركة تحرّره الوطنية يناضلان من أجل التحرير الشامل، ويرفضان جميع الحلول السلمية، والتصفوية، والاستسلامية، بما فيها المؤامرات الرجعية الاستعمارية، لاقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية»(١٧). وتبقى القرينة